

## تحذيرات سودانية من المبالغة في جدوى تحرير الدولار الجمركي

إزالته لآثار الجانبية لهذه السياسة على معاش الناس". وأكدت أن عملية تحرير الدولار الجمركي ستكون لها انعكاسات كبيرة سوف تظهر آثارها تباعا في الفترة القادمة.

وخض السودان في فبراير الماضي قيمة العملة الوطنية للتغلب على أزمة اقتصادية خانقة، لكن الأمر جاء بنتائج عكسية حيث ارتفع معدل التضخم ليبلغ بنهاية الشهر الماضي قرابة 379 في المئة، ومن المحتمل أن يؤدي إلغاء الدولار الجمركي إلى انقلاص الأسعار بشكل جنوني.



محمد النابر  
القرار كتفئة الضريبة  
ولا يمكن التكهن  
بالاتجاه الجمركي

وقال الخبير الاقتصادي وأستاذ الاقتصاد بجامعة أفريقيا العالمية محمد النابر، في تصريح لوكالة شينخوا "ستكون لهذا القرار تأثيرات كبيرة وسيؤدي إلى زيادة كبيرة في أسعار السلع". وأضاف "حتى الآن هناك ضبابية في مضمون القرار، ولا يستطيع أحد التكهن بالاتجاه الجمركي".

وأشار إلى أن الحكومة تسابق الزمن للإبقاء باشتراطات صندوق النقد الدولي التي تتعلق بضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاح الاقتصاد، وتجد نفسها مجبرة على اتخاذ إجراءات قاسية.

ومن أجل تبرير الخطوة، ذكرت وزارة المالية في بيان "أجرينا مراجعة لكل سلعة على حدة"، مشيرة إلى أن الرسوم لسلع أساسية مثل زيت الطهي هبطت من 40 في المئة إلى ثلاثة في المئة، في حين أن تأثير تحرير الدولار الجمركي سيؤدي إلى ارتفاع أسعار بعض السلع غير الأساسية.

تصاعدت الأصوات المحذرة من الإفراط في التفاؤل والمبالغة في جدوى خطوة الحكومة الانتقالية لتحرير الدولار الجمركي ضمن برنامج الإصلاحات المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، والتي يمكن أن تعرض القواعد الاقتصادية إلى اختلالات خطيرة على المدى البعيد.

ويؤكد أم أحمد حسن المدير العام لشركة البركة للتأمين، أن قطاع التأمين سيتأثر بقرار إلغاء العمل بالدولار الجمركي في تقييم السلع المستوردة. ونسبت وكالة الأنباء السودانية الرسمية إلى حسن قوله إن "أسعار الممتلكات (العقارات والأراضي) سوف تزيد، وخاصة السيارات إذ تعادل أقساطها حوالي 50 في المئة من أقساط سوق التأمين المحلي".

وأوضح أنه إذا استجاب الزبائن لهذه المتغيرات بزيادة مبالغ تامينهم، فسوف تزيد أقساط التأمين بالسوق بنسبة كبيرة لا تقل عن النصف مما هي عليه الآن.

وتعهدت الحكومة باتخاذ حزمة من الإجراءات لمنع تأثيرات قرار إلغاء الدولار الجمركي تشمل إلغاء الرسوم الإضافية على جميع الواردات مثل ضريبة أرباح الأعمال وخفض الفئات الجمركية للحد الأدنى للسلع الأساسية إلى فئة صفوية للكثير من السلع الضرورية وتخفيض فئات الرسم الإضافي على جميع السلع الكيماوية وبعضها إلى صفوية.

وحذرت الغرفة القومية للمستوردين في اتحاد الغرف التجارية من الاستمرار في نهج النظام السابق بالإقبال على كامل القطاع الخاص بالضرائب والذي

ينعكس تلقائياً على المواطنين. وأوضحته الغرفة في بيان أنه "منذ إعلان سياسة تحرير الصرف ومحاولة دمج الاقتصاد المحلي المعزول في الاقتصاد العالمي ظلت الغرفة في اتصالات مكثفة مع وزارة المالية لإزالة التشوش الناتج عن اعتماد نظام الإنقاذ لما يسمي الدولار الجمركي وضرورة

الخطوط - أبدي محللون ومتعاملون في قطاعات اقتصادية وتجارية واستثمارية في السودان مخاوفهم من أن يؤدي قرار الحكومة الانتقالية بإلغاء الدولار الجمركي إلى انفلات معدل التضخم، مما قد يؤدي إلى نتائج عكسية ليس على المواطنين فقط، بل حتى على الشركات والمستوردين.

وقررت الحكومة في وقت سابق هذا الأسبوع، إلغاء العمل بالدولار الجمركي، المستخدم في تقييم السلع المستوردة. وقالت وزارة المالية إن "السودان الغنى سعر الصرف الجمركي المستخدم في حساب رسوم الاستيراد، وهي الخطوة الأخيرة في عملية تخفيض قيمة عملته المحلية".

وتمثل أيضا الخطوة الرئيسية الأخيرة في برنامج إصلاح متسارع يراقبه صندوق النقد الدولي يعكف السودان على تنفيذه من أجل الحصول على تخفيف لبعده ديونه الخارجية التي تبلغ نحو 60 مليار دولار واجتذاب تمويل جديد.

والدولار الجمركي خاص برسوم استيراد السلع الواردة من الخارج، إذ تفرض البلاد سعر الرسم بقيمة معينة حتى لا تتأثر أسعار السلع للمستهلك النهائي.

وسعر الصرف الجمركي، الذي تحدد آخر مرة عند حوالي 20 جنيتها للدولار، كان يستخدم لتقييم الواردات من أجل حساب رسوم الاستيراد.

وبلغ سعر الصرف الرسمي للجنيه قبل يومين قرابة 438 جنيتها للدولار، وهو أسوأ قيمة له منذ تأسيس الدولة، رغم أن السعر في السوق السوداء كان عند حوالي 465 جنيتها.

## لبنان ينقل أعباء دعم الوقود إلى جيوب السكان المنهكين

### إقرار استيراد المادة بسعر صرف أقل من السابق



المعاناة تتفاقم يوماً بعد يوم

وتسربت المشكلة قبل أيام إلى قطاع الكهرباء، فقد بدأ أصحاب المولدات الخاصة في مناطق لبنانية عدة الأربعا الماضي بإبلاغ مشتركيهم بالتوقف عن تزويدهم بالتيار الكهربائي نتيجة نفاذ مخزونهم من المازوت، وسقط شح في الوقود تشهد البلاد الغارقة في انهيار اقتصادي غير مسبوق.

وبحسب ما ذكرته وسائل إعلام محلية، أدى نضوب المازوت إلى انقطاع الكهرباء عن مبنى إداري تابع لوزارة الخارجية والمغتربين، وتوقف الموظفين عن العمل، ما أثار امتعاض مواطنين تواجدوا في المبنى لإتمام معاملاتهم.

وتراجعت تدريجياً قدرة مؤسسة كهرباء لبنان الحكومية على توفير التيار الكهربائي، حيث تصل ساعات التفتين يومياً إلى 22 ساعة.

وقال نقيب أصحاب المولدات الخاصة عبدو سعادة لوكالة الصحافة الفرنسية إن "أصحاب المولدات في مناطق عدة بدأوا بإبلاغ المشتركين الأربعا بعدم قدرتهم على توفير الكهرباء بسبب عدم توفر المازوت".

وأضاف "سبق وحذرتنا في نهاية الأسبوع من أن المخزون سيبدأ بالنفاذ بحلول الثلاثاء أو الأربعاء". وقد وصلنا إلى هذا الأربعا من دون إيجاد أي حل من المسؤولين.

ويواجه لبنان منذ ثلاثة عقود على الأقل مشكلة متفاقمة في قطاع الكهرباء ذي المعامل المتداوية، ما أجبر غالبية المواطنين على دفع فاتورتين، واحدة للدولة وأخرى مرتفعة لأصحاب المولدات، التي تعوض نقص إمدادات الدولة.

ويقول أغلب المواطنين إنهم كانوا معتادين على تقنين كهرباء الدولة، والآن يعانون أيضاً من تقنين المولدات الخاصة، وهم لا يعرفون إلى متى سيصمد الطعام في البرادات (الثلاجات)، حيث لم يعد بمقدورهم بعد شراء احتياجاتهم كما في السابق بسبب ارتفاع الأسعار.

ويعد قطاع الكهرباء الأسوأ بين مرافق البنى التحتية المهترئة أساساً. ويشكل إصلاحه أحد مطالب المجتمع الدولي الرئيسية لدعم لبنان، لكن الطبقة السياسية الغارقة في تجاذباتها لم تفعل أي شيء حتى الآن لإنهاء المشكلة.

ومع عجز السلطات عن إيجاد حلول إنقاذية تضع حداً للآزمة المتنامية، التي صنفها البنك الدولي الشهر الحالي على أنها من بين الثلاث الأسوأ منذ منتصف القرن التاسع عشر، تتجلى أكثر فأكثر تداعيات انتشارها.

وتتعالى صرخات قطاعات عدة محذرة من تداعيات عدم توفر الوقود، صدر أبرزها على لسان عماد كريدية، المدير العام لشركة أوجيرو، المزود الرسمي لخدمة الإنترنت في لبنان. وحذر في وقت سابق هذا الشهر من أن "استمرار الوضع بهذا الشكل يهدد جدياً إمكانية أوجيرو بتقديم الخدمات" جراء "الارتفاع المستمر لساعات التقنين الكهربائي".

دخلت أزمة توفير الوقود في لبنان منعطفًا أكثر حدة بعدما وافقت حكومة تصريف الأعمال على مقترح المصرف المركزي لاستيراد هذه المادة بسعر صرف أقل من المعتاد، مما يعني أن السلطات نقلت أعباء حل هذه المشكلة المزمعة إلى جيوب السكان المنهكين أصلاً جراء ظروفهم المعيشية القاسية نتيجة الأزمة المالية الخانقة للدولة.

وقع نضوب الاحتياطي بالدولار وسط الانهيار الاقتصادي المتنامي والشلل السياسي. ويدعم المركزي استيراد الوقود عبر آلية يوفر بموجبها 85 في المئة من القيمة الإجمالية لكلفة الاستيراد وفق سعر الصرف الرسمي المثبت على 1507 ليرات لكل دولار، بينما يدفع المستوردون المبلغ المتبقي وفق سعر الصرف في السوق السوداء الذي يتجاوز 15 ألفاً.

لكن السلطات، بدفع من المركزي، تدرس منذ أشهر ترشيح أو رفع الدعم عن استيراد السلع الرئيسية كالطحين والوقود والأدوية، وبدات تدريجياً من دون إعلان رسمي رفع الدعم عن سلع عدة.

ويربط مسؤولون وخبراء اقتصاد الأزمة الراهنة بعاملين رئيسيين هما لجوء الكثير من التجار إلى عمليات التخزين، إضافة إلى ازدهار التهريب إلى سوريا المجاورة.

وتعلن قوى الأمن اللبنانية دورياً عن توقيف متورطين بعمليات تهريب ومداومة مستودعات تخزين فيها كميات كبيرة من المازوت والبنزين المدعوم.

ويغطي برنامج الدعم الحكومي سلعا أساسية مثل السمك والأدوية والوقود وتبلغ تكلفته نحو ستة مليارات دولار سنوياً. وقد أستخدم البرنامج العام الماضي في الوقت الذي تخضت فيه الأزمة الاقتصادية للبلاد عن ظروف معيشية صعبة.

وفي أحدث مسلسل هذه الأزمات، وجد قطاع الخابز في لبنان نفسه أمام خطر التوقف عن العمل بسبب النقص الحاد في الوقود اللازم لتشغيلها مع تصاعد التحذيرات من نفاذها.

**15**  
مليار دولار احتياطات العملة الصعبة بعد أن كانت عند حوالي 30 مليار دولار في 2019

وقال اتحاد نقابات الخابز والأفران في بيان الجمعة، إن "الأفران والخابز استنفدت كل الاحتياط لديها من مادة المازوت، وما هو متوافر لا يكفي، ما قد يؤثر على الإنتاج، لاسيما تلك الكبيرة منها التي توزع على كل المناطق اللبنانية".

وأشار كذلك إلى أن المطاحن تعاني أيضاً من الأزمة ذاتها. وحذر "جميع المسؤولين من مغبة عدم استيراد الوقود، من الفول المشغل لمعامل إنتاج الكهراء مرورا بالبنزين والمازوت على

بيروت - كررت الحكومة اللبنانية حلولها الترقيعية التي ما فتئت تقدمها للمواطنين للتهرب من المسؤولية عن فشلها في إدارة الأزمة الاقتصادية الحادة والتي تتجسد في فقدان المحروقات من البلاد جراء نقص السيولة النقدية. ووافق رئيس وزراء حكومة تصريف الأعمال حسان دياب الجمعة على مقترح لتمويل واردات الوقود بسعر صرف 3900 ليرة للدولار بدلاً من سعر الصرف السابق البالغ 1500 ليرة، في ظل تفاقم نقص البنزين.



رياض سلامة  
على الحكومة مدنا  
بسنن قانوني لإقرارها  
بالنقد الأجنبي

ويرى محللون وخبراء اقتصاد أنه من المتوقع أن يؤدي سعر الصرف الأقل، الذي يقلص فعلياً دعم الوقود، إلى رفع سعر البنزين للمستهلكين، لكنه يسمح للحكومة بتوفير إمدادات من الوقود لفترة أطول.

ويأتي القرار بعد طلب محافظ مصرف لبنان المركزي رياض سلامة من الحكومة الخميس الماضي، منحه أساساً قانونياً لإقرارها بالعملة الأجنبية من الاحتياطات الإزامية لتمويل واردات الوقود المدعوم، والتي تلتهم نصف مخصمات الدعم السنوية، في مؤشر على نفاذ الاحتياطات لدى البنك.

وتمثل الاحتياطات الإزامية، وهي ودائع بالعملة الصعبة لدى المركزي من البنوك المحلية، نسبة مئوية من ودائع العملاء ولا يُسحب منها عادة إلا في ظروف استثنائية، وبالمسوغ القانوني المناسب.

وبلغت احتياطات لبنان من النقد الأجنبي ما يزيد قليلاً عن 15 مليار دولار في مارس الماضي بعد أن كانت عند نحو 30 مليار دولار في نهاية العام 2019. ولم يقدم المركزي تحديثاً للرقم منذ ذلك الحين.

ولبنان في خضم أزمة مالية يصفها البنك الدولي بأنها إحدى أعمق حالات الكساد في العصر الحديث. وأجبر شح الوقود في الأسابيع الفائتة السائرين على الاصطاف في طوابير لساعات طويلة أمام محطات الوقود، التي اعتمدت سياسة تقنين حاد في توزيع البنزين والمازوت (الديزل).

ويقول المستوردون إن شح الوقود يعود بشكل رئيسي إلى بطء المركزي في فتح الاعتمادات المطلوبة لاستيراد الوقود، من الفول المشغل لمعامل إنتاج الكهراء مرورا بالبنزين والمازوت على

## السياحة التركية تقاوم المنغصات الصحية أملاً في التعافي

ضعف الرقم في العام الماضي. لكن الأمر يبدو وشبه مستحيل، فحتى نهاية الربع الأول من العام الجاري استقبلت تركيا نحو 2.7 مليون زائر فقط. وتستهدف أنقرة تحقيق إيرادات بقيمة 23 مليار دولار إذا سارت الأمور كما تتوقعها بعد انخفاض دخل السياحة بنسبة 65 في المئة العام الماضي إلى 12.1 مليار دولار مع توقف السفر العالمي.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن عدد السياح الذين زاروا البلاد في العام 2019، أي قبل ظهور الوباء، بلغ نحو 52 مليون سائح، مما أدى إلى توليد حوالي 35 مليار دولار من العملات الصعبة. وادى الانخفاض في أعداد السياح إلى إضعاف الحساب الجاري لتركيا، الذي بلغ عجزه المستمر لمدة 12 شهراً حوالي 37.8 مليار دولار في فبراير الماضي، مقارنة بفائض قدره 3.76 مليار دولار في العام السابق.

ويقول خبراء إن السياحة الداخلية قد لا تكون قادرة على إنقاذ الموسم الحالي كما تأمل الحكومة لأن العديد من الأتراك فقدوا وظائفهم، واضطروا إلى الاستفادة من مدخراتهم أو ببساطة لا يريدون إنفاق الأموال.



إنقاذ الموسم مهمة شبه مستحيلة

وقررت روسيا الأسبوع الماضي استئناف جميع الرحلات الجوية إلى تركيا اعتباراً من يوم 22 يونيو الجاري بعد أن قيدت الرحلات العادية والمستأجرة مع تركيا في الفترة من 15 أبريل الماضي وحتى الأول من يونيو، ثم سددت القرار حتى 21 من الشهر ذاته.

**30**  
مليون سائح تأمل تركيا في استقبالهم هذا العام أي ما يقرب من ضعف الرقم في 2020

وتكثفت بيانات الجمعة أن عدد الزوار الأجانب الوافدين على تركيا بلغ أكثر من 936 ألفاً في مايو الماضي، ما يشكل نسبة ضئيلة من أربعة ملايين زاروا البلاد في 2019 قبل الجائحة لكنه يمثل ارتفاعاً بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي حين فرضت قيود لأول مرة.

وبدأت تركيا في إغلاق حدودها وفرض قيود على الأنشطة بعد تسجيل أول حالة إصابة بكوفيد - 19 في مارس من العام الماضي. وبالمقارنة مع مايو 2020، قفز عدد الوافدين الأجانب بنحو 29 ألفاً. وعلى أساس شهري، صعد عدد الوافدين في مايو على الرغم من تطبيق إجراءات عزل عام شاملة لمدة 17 يوماً لكبح ارتفاع في الإصابات بكوفيد - 19.

وأدت الضربة الموجهة لقطاع السياحة إلى تضرر النمو الاقتصادي وفاقت ارتفاعاً في عجز ميزان المعاملات الجارية. لكن الأرقام تحسنت بفضل انخفاض حاد في الإصابات اليومية بفيروس كورونا إلى نحو خمسة آلاف من نزوة تزيد عن 60 ألفاً وكذلك تسارع عمليات التطعيم.

وقلب الوباء حياة كل من يعيشون من السياحة في معظم المدن السياحية في تركيا من أصحاب الفنادق والمطاعم وصولاً إلى المزارعين الذين يبيعون منتجاتهم إلى المنشآت السياحية، ولذلك فالرحلة المقبلة حاسمة بالنسبة إليهم.